وتوت: المسلحون انشغلوا بـ"الجهاد" ضد نظام الأسد

تراجع العمليات الإرهابية إلى النصف بسبب الأزمة السورية

سوريون يطالبون برحيل الأسد أمس الاول.. أ. ف. ب

قال مسؤولون عراقيون إن رحيل مقاتلي القاعدة من العراق للالتحاق بالثورة ضد الرئيس السوري بشار الأسد له فائدة واحدة، هي انخفاض معدّل أعمال العنف في العراق بنسبة ٥٠ بالمئة خلال أشهر قليلة. ولم يعط المسؤولون أرقاما دقيقة أو تقدير عدد مقاتلي القاعدة الذين غادروا العراق إلى سوريا، إلا أنهم ذكروا بان تأثير رحيل هؤلاء كان واضحا في محافظة نينوى التي تقع على الحدود مع سوريا وكانت قبل ذلك مشهدا لأغلب الاغتيالات وتفجيرات القاعدة في العراق، حيث كانت مدينة الموصل موطنا لحوالي ٨٠٠ من مقاتلي القاعدة.

□ عن : صحيفة ماكلاتشي

وقال احد ضباط الأمن –رفض ذكر اسمه– بان هجمات القاعدة فرع العراق قد تناقصت هذا العام وان الهجمات التي وقعت كانت على العموم صغيرة الحجم أو تم اكتشافها قبل تنفيذها. وأضاف أن العنف قد تناقص في الموصل الى عملية او اثنتين في اليوم الواحد وأحيانا لا تحدث اية أعمال عنف، "اليوم حاولوا تفخيخ احد المنازل إلا أننا كشفناهم وفشلت العملية. ويوم أمس حاولوا زرع عبوة ناسفة فكشفناهم ايضا وفشلوا مرة أخرى. قبل اول امس لم تكن هناك أية محاولات تفجير. اما بالنسبة لبقية المحافظة فيمكنني القول بان العنف قد قل بنسبة ٥٠ بالمئة منذ خريف ٢٠١١".

يوم الخميس الماضي قال جيمس كلابر، مدير الاستخبارات الوطنية في ادارة أوباما، أمام الكونغرس إن الولايات المتحدة تعتقد أن مقاتلي القاعدة مسؤولون عن اغلب هجمات الثوار التي تشن على القوات العسكرية السورية في الأشهر الأخيرة بضمنها التفجير الانتحاري في دمشق في شهري كانون الأول والثاني وهجومان في هذا الشهر في مدينة حلب. الهجمات الأربعة التي استهدفت منتسبي الجيش والمخابرات أودت بحياة ما لا يقل عن ٧٠ شخصا. ووصف كلابر تواجد مقاتلي القاعدة في سوريا بأنه "ظاهرة مزعجة" وحذر من ان الثوار في اغلب الأحيان لا يعرفون بوجود أفراد القاعدة هناك. المسؤولون في العراق قالوا بأنهم كانوا يشكون منذ أشهر من ان مقاتلي القاعدة –الذين تسللوا للعراق بعد إسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣ – كانوا يغادرون الى سوريا للقتال هناك، ونتيجة لذلك تناقصت أعمال العنف، حيث نشهد عددا اقل من العمليات في العراق منذ العام المنصرم. وقال اسكندر وتوت عضو اللجنة الأمنية في البرلمان إن طبيعة بعض الهجمات في سوريا جعلت المسؤولين العراقيين يعتقدون بان مقاتلي القاعدة قد حولوا جهودهم لمحاربة الأسد، حيث أن نشاطاتهم في سوريا واضحة للعيان لكل من يعرفهم، وكانت النتيجة أن أعمال العنف في العراق قد انخفض عددها في كل أنحاء العراق وخاصة في نينوى التي كان لهم فيها تواجد كبير واضح، ووصف وتوت مقاتلي القاعدة بأنهم "منشغلون بجهادهم الجديد في سوريا". مع ذلك، فقد أشار المسؤولون المحليون في محافظة نينوى إلى أن اعمال العنف لا تزال تقع في المحافظة بدافع من التنافس السياسي المحلي.

يقول عبدالرحيم الشمري، رئيس اللجنة الأمنية في الموصل "إن الأحداث في سوريا لها علاقة مباشرة مع الأمن في العراق، لا احد يمكنه أن ينكر ذلك، ومع ذلك لا يمكننا القول إن العنف قد توقف لأن مقاتلي القاعدة غادروا العراق وذهبوا إلى سوريا، فالعنف لم يتوقف إلا أن نسبته هبطت". بدأت الثورة ضد الاسد قبل ما يقارب السنة عندما خرجت التظاهرات السلمية التي تطالب بالتغيير السياسي وقوبلت بقمع عنيف من قبل الحكومة. وقدرت الأمم المتحدة بان القوات الأمنية السورية قتلت على الأقل ٥٤٠٠ مواطن سوري قبل أن تلغي الاحصاء بسبب عدم توفر مصدر إحصائي دقيق. إن الحركة ضد الاسد قد ازدادت عنفا في الأشهر الأخيرة في العاصمة دمشق وحمص وغيرها من المدن، حيث اغتال مسلحون في الحادي عشر من شباط مدير مستشفى عسكري في دمشق وهي أول عملية اغتيال لمسؤول عسكري في العاصمة. تقول الحكومة السورية بان ألفي منتسب امني وعسكري قتلوا منذ بدء الانتفاضة التي بدأت في آذار الماضي. ومن جانبهم قال مسؤولون عراقيون بان العديد من مقاتلي القاعدة الذين غادروا العراق إلى سوريا هم من جنسيات أجنبية. وقال عدنان الاسدي وكيل وزارة الداخلية "سابقا جاء السوريون للقتال في العراق، أما الآن فأنهم يقاتلون في سوريا". وأضاف الأسدي قائلا إن "الاسلحة كان يتم تهريبها من العراق إلى سوريا عبر الحدود التي تبلغ حوالي ٦٤٣ كيلومترا تقريبا، وان الطلب على المسدسات كان كبيرا بحيث ارتفع سعر القطعة الواحدة الى عشرة أضعاف السعر.

من جانبه امتعض مظهر الجنابي عضو اللجنة الأمنية في البرلمان من القول بان هناك عراقيين ضمن أولئك الذين يذهبون للقتال في سوريا، حيث قال "العراق ليس له تاريخ في التطرف، ولم يمتلك ابدا معسكرات لتدريب المتدينين المتطرفين قبل ٢٠٠٣. كما انه لا يصدّر العنف. فليرحل أولئك الذين جاءوا من بلدان أخرى وجلبوا العنف معهم. كل ما نريده هو ان يتركونا وشأننا، نلعق جراحنا ونكرس جهودنا لإعادة بناء بلدنا".

■ ترجمة المدى

عالم آخر

■ سرمد الطائي

هل يسعدكم وصول السفير السعودي؟

قليلة هي الأخبار الايجابية هذه الأيام، وبين هذا القليل الايجابي نبأ يقول إن الرياض قررت أخيرا أن تنتدب سفيرا إلى بغداد. والسفير سيكون آخر الأشياء السعودية وصولا إلى العراق، فقد سبقه الإعلام السعودي الذي نتابعه يوميا، والتشدد السعودي الذي نخشاه يوميا، والاجبان السعودية التي صارت ضيفا دائما على موائدنا، بل ومعظم البضائع التي تنتجها المملكة وتجعلنا نتحسر على العراق الذي سبق الجميع في الصناعة والزراعة لكن كل دول الخليج تتقدم عليه اليوم زرعا وتصنيعا وإعلاما وسياسة وكل شيء.

وصول السفير سيكون حدثا ايجابيا، لكنه أيضا أمر يثير المخاوف والهواجس. فهل سيصبر على بغداد ومشاكلها وهواجسها ومخاوفها، ليكون عنصر حوار يخفف البرود الطاغي على علاقاتنا، أم مجرد حضور دبلوماسي قد يوتر الأجواء وينتهي باستدعاءات ثم انسحابات وتجميد علاقات، وهو أمر لا نتمناه أبدا؟

فقد شاع أن السعودية تمتنع عن إقامة علاقة دبلوماسية بالعراق لان نوري المالكي الذي يرأس حكومتنا "اقرب مما ينبغي إلى طهران"، فهل بات المالكي اليوم "قريبا بمسافة معقولة إلى طهران" التي دوختنا ودوخت المالكي، بقدر ما دوخت الرياض، لو أعجب الأشقاء السعوديون أن يصدقوا رأيا عراقيا؟

وللسعودية تاريخيا علاقة متأزمة بأرض السواد، برغم وشائج القربى والدم والتجارة واللغة. وليس للأمر تفسير طائفي مطلق، بل كانت علاقتنا تتأزم منذ العهد الملكي، تارة لأننا اقوى إقليميا مما يجب كما ترى الرياض، وتارة لأننا اكثر رعونة مما يجب كما ترى الرياض، وثالثة لأننا اكثر ضعفا مما يجب تجاه إيران كما ترى الرياض.

وحين تقرأ كتاب آخر سفير أميركي في العراق الملكي "العراق تحت حكم نوري السعيد" فإنك ترى علاقة مع الرياض تشبه في توترها ما يحصل مع "العراق تحت حكم نوري المالكي" بفرق أن بغداد الملكية كانت أقوى بكثير من بغداد الحالية. فقد كان صراع السعيد مع السعوديين على سوريا على أشده، نفطا ونفوذا وانقلابات وخطابات.. الخ، ويلقي بظلال ذلك كله على حساسية تاريخية بين الأسرة السعودية الحاكمة، وأسرة فيصل الحجازية الحاكمة في العراق. بينما ظل العراق الحالي متصارعا عليه بين السعودية وسوريا وإيران وتركيا، وارتبط "زعل" السعودية بأن بغداد نوري المالكي "ظلت اقرب مما ينبغي إلى إيران" ولم تحاول أن تقترب من الرياض.

وعبر التاريخ كانت ارض الحجاز وما والاها من سهول نجد ومرتفعاتها، مناسبة للتحسر على العراق. فالإمبراطورية العربية خرجت من رحم أسرة قصي بن كلاب الحكيم الذي استطاع إدراك التوازنات الدولية في زمانه، وقام بتغيير خطوط التجارة من العراق والشام إلى عدن والبحر المتوسط، ليخلص تجار ذلك الزمان من منطقة الحروب التاريخية بين الروم والفرس، ويختط عبر الصحراء الصعبة، طريقا لنقل البضائع وتمرير الترانزيت التجاري، لا يتقنه إلا أهل الجزيرة العربية. لكن الإمبراطورية وزهوها وفخرها سرعان ما انتقلت في عصرها الذهبي إلى البصرة والكوفة ثم بغداد، وتركت الحجاز مهملا الى حد كبير، كمجرد معبد يأتيه الحجيج، ولا يبرز فقهاؤه إلا حين يقرأون على شيخ عراقي او شامي او أندلسي لاحقا.

وفي السعودية اليوم، فرصة نادرة لتصحيح كل التوتر التاريخي. وفيها عوائل من أصول مشتركة سعودية عراقية، يمتد نفوذها من الصحراء المطلة على الفرات وصولا الى بلدة الزبير التي أسسها النجديون وأهل الإحساء قبل اربعمئة عام، وامتدادا نحو كل مراكز التجارة السعودية. وتلك العوائل ساهمت في بناء المملكة الحديثة، وفي وسعها أن تشترك في بناء العراق او تمتين الأواصر بين البلدين.

وهناك مبررات كثيرة كي تتقدم السعودية نحونا بعد أن عجزنا عن التقدم نحوها ونحو الكثير من المناطق المهمة. لكن على الرياض ان تتقبل وضعنا القلق وتتعايش معه وتصبر عليه وتبدي اكبر قدر من الاعتدال حياله. وإلا فإنني لن أتفاءل بوصول معالي السفير إلى بغداد، وسط كل الصخب والسجال والجدل وحمى الربيع العربي التي تجعل أعصاب الجميع في أقصى درجات توترها.. من تنسيقيات دمشق الى حملة "إطلاق اللحى" في صفوف الشرطة المصرية بأثر ثقافي من متشددي الرياض.. الذين نعلم بوجود معتدلين سعوديين ينافسونهم في التأثير، ونأمل أن يبنوا جسورا طيبة مع معتدلين كثر موجودين في بلادنا هذه التي لا تزال "اضعف مما ينبغي" يا سعادة السفير.

تضم في عضويتها الأعرجي والمحمود والساعدي

النزاهة البرلمانية لـ(المدى): لجنة ثلاثية لحسم ملفات الفساد

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة النزاهة في مجلس النواب عن تشكيل لجنة مشتركة بين رئيسها بهاء الأعرجي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود، ورئيس هيئة النزاهة علاء الساعدي، مؤكدة وجود قصور في عمل جميع الأطراف الرقابية، فيما اتهمت مكاتب المفتشين بالتدخل في عمل بعض الوزارات، مرجحة إيجاد هيكلية جديدة لهم من خلال ربطهم بهيئة النزاهة.

وكان مصدر حكومي ابلغ (المدى) أول من أمس "أن قرارا من اللجنة الحكومة المكلفة بمتابعة عمل المفتشين أوصى بإلغاء مكاتبهم، وهو ما اعترض عليه عضو النزاهة البرلمانية عثمان الجحيشي في حديث نشرته (المدى) أمس، كما اكد أن البرلمان سينقض هذا القرار ويعمل على إيجاد حلول وسطية كأن يعمل على تقليصها من خلال ربط عدة وزارات بمفتش واحد.

واشار عضو اللجنة جواد الشهيلي إلى "أن عمل المفتشين العموميين على مدى السنوات الماضية كان غير منطقي من خلال التعامل السلبي مع الملفات المطروحة".

وتابع الشهيلي في تصريح لمراسل (المدى) امس "أن هذا الأسلوب أدى الى تأخير الكثير من الملفات"، وتابع "هناك تدخل كبير في العمل ليس من باب الرقابة إنما لغرض معين، ونحن في اللجنة نتابع توصية إلغاء مكتب المفتشين وهناك خياران، اما بالتصديق على القرار او ربط هذه المكاتب بهيئة النزاهة الأمر الذي يحتاج إلى إعادة هيكلة عملها، وان الخيار الثاني اقرب للواقع".

وكان ديوان الرقابة المالية العراقي قد اعتبر في حزيران ٢٠١٠ أن تحسن أداء مكتب المفتش العام في الوزارات أسهم بشكل كبير في خفض نسبة الفساد المالي والإداري فيها، فيما أكد مفتش وزارة العمل ارتباط الوزارات بشخصيات وأحزاب سياسية يعرقل تنفيذ مكاتب المفتشين لمهامها.

وحول تأخير ملفات الفساد المعروضة امام الجهات الرقابية قال عضو اللجنة النزاهة، "ان هيئة النزاهة ومن خلال اجتماعنا معها امس أقرت بهذا الامر ورمت الكرة بمعلب القضاء، وقررنا تشكيل لجنة مشتركة بين الأطراف الثالثة تتكون من رؤسائها لمتابعي ملفات الفساد التي استمر البعض منها أكثر من أربع سنوات".

واعتبر الشهيلي ان التحقيق الإداري بات عقبة أمام حل الخلافات"، بالمقابل فأن القضاء يتحجج بعدم اكتمال التحقيق وتحال الأوراق إلى تحقيق ثانوي وهو بمجمله مضيعة للوقت".

وأكد "أن بهذه اللجنة الثلاثة سوف لن تكون هناك حجة في تأخير حسم ملفات الفساد وأنها ستعمل جاهدة من اجل إحالة جميع المتهمين إلى القضاء".

يشار إلى أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١ الماضي، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

مراقبون لـ(المدى): المواقف الحكومية بعثت برسائل اطمئنان لدول الخليج

مندوب الجامعة العربية: ١٣ زعيما يحضرون قمة بغداد

□ بغداد / المدى

كشفت بغداد عن حضور ١٣ زعيما عربيا إلى القمة المقرر انعقادها في نهاية الشهر المقبل، فيما ستشارك بقية الدول بواسطة مندوبين عنها، يأتي ذلك في وقت أشاد مراقبون بالموقف الحكومي تجاه ما تشهده المنطقة العربية، وأكدوا أن الولايات المتحدة كان لها دور كبير في قرار الزعماء العرب حضور قمة بغداد.

مندوب العراق في الجامعة العربية قيس العزاوي قال في تصريحات صحفية أمس إن "هذه مشاركة مهمة لأن قمة دمشق عام ٢٠٠٨ عقدت بحضور تسعة قادة فقط"، وأشار إلى أن الدول الخليجية التي سيمثلها قادتها هي الكويت وقطر والإمارات فيما ستحضر بقية الدول الخليجية بتمثيل تقرره هذه الدول استنادا إلى أولوياتها.

وحول دعوة الرئيس السوري بشار الأسد للمشاركة في القمة أوضح أن "العراق ملتزم بجميع قرارات مجلس الجامعة العربية ولن يخرج عن الإجماع العربي بأي شكل"، في إشارة إلى تعليق الجامعة عضوية سوريا فيها.

وفي ما يخص مهمة البعثة الفنية للجامعة العربية التي يترأسها سمير سيف اليزن الأمين العام المساعد للجامعة وتجري حاليا مباحثات مع المسؤولين العراقيين في بغداد فقد أشار السفير العزاوي إلى أنها ستقف على الترتيبات النهائية لانعقاد القمة وإكمال تجارب التحضيرات لها. وقال العزاوي إن مهمة هذه البعثة تكميلية لتلك الجولة التي قامت بها بعثة أخرى وتضم ١٣ عضوا برئاسة احمد بن حلي الأمين العام المساعد للجامعة والتي زارت العراق نهاية الشهر الماضي واطلعت على الاستعدادات العراقية لاحتضان هذه القمة التي ستكون الثالثة والعشرين في سلسلة القمم التي تعقدها الجامعة.

ويقول العزاوي ان احتضان العراق لهذه القمة أهمية كبرى وخاصة إنه كان قد جرى تهميشه عن الساحة العربية منذ احتلال صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ حيث استمر هذا التهميش لأكثر من عقد ونصف العقد من الزمان ولذلك فأن عودة العراق لرئاسة القمة ستؤكد استرجاع مكانته العربية المرموقة على الساحتين العربية والدولية ليكون العضو الفاعل في الجامعة والقادر على تطويرها وجعلها الإطار المؤسسي لتكامل الدول العربية والموجه الاساس للعمل العربي المشترك باعتباره أحد المؤسسين لها.

اجتماع سابق للقمة العربية... ارشيف

وحول تأثير التدخلات الخارجية على أوضاع العراق الحالية شدد السفير العراقي لدى الجامعة العربية على أن معظم مشاكل العراق الأمنية والسياسية نابعة من هذه التدخلات بالفعل.. مؤكدا أن العراق بدأ يتعافى من هذه التدخلات وتمكن بإرادة وطنية كبرى أن يفرض مصالحه الوطنية على كل المصالح الأخرى بحيث اصبحت قرارات العراق الوطنية والعربية حرة أكثر من اي وقت مضى لأنها تنبع من سيادية عالية ومتحررة من كل القيود التي يمكن ان يفرضها الآخرون.

إلى ذلك، يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل، أن بغداد كانت موفقة في التعامل مع الملفات الخارجية لاسيما الازمة السورية مما اوصل رسائل اطمئنان الى الدول الخليجية التي قررت المشاركة في قمة بغداد وقال فاضل في حديثه لـ(المدى) أمس "إن العراق نجح في الحصول على حضور عدد كبير من الدول العربية في القمة بسبب الموقف من الملف السوري والتزامه بالاجماع العربي رغم التحفظات التي كانت له على القرارات، ولكن التصويت على المبادرة العربية ادى الى ارتياح الدول الخليجية تجاه الحكومة والتي بدت من غيرها متحمسة في إسقاط نظام الأسد".

وتابع فاضل "ان ربيع الثورات العربية جاء في مصلحة العراق نظرا للتغيرات التي شهدتها المنطقة، فقد تبلورت توجهات مؤيدة للشعب العراقي في الكثير من القضايا وعززت من مكانة بغداد في ان تأخذ دورا محوريا في المنطقة".

وعن تأثير الخلافات الداخلية على القمة العربية قال أستاذ العلوم السياسية "لقد أصبح الموقف الخارجي بعيدا عن التجاذبات السياسية التي يعانيها المشهد العراقي".

وحول تأثير الولايات المتحدة الأميركية على قرار المشاركة في القمة أوضح فاضل "منذ الانسحاب الأميركي نهاية العام الماضي، دأبت واشنطن على تعزيز دور الحكومة العراقية، من خلال حث الدول الخليجية على الاشتراك في قمة بغداد ومما سوف يؤدي إلى نجاحها رغم المخاوف من الساعات الأخيرة".

وبخصوص قرار عدم إشراك تركيا وإيران في القمة قال فاضل "فيما يتعلق بطهران، فأن الحكومة العراقية تريد إيصال رسائل إلى العرب سياستها لاسيما في الاستحقاقات المهمة بعيدا عن التأثير الايراني الذي تزعمه بعض الدول العربية، في حين ان المواقف التركية الاخيرة هي الاخرى جعلت من العراق يتحفظ على دعواتها".

وكانت العلاقات العراقية التركية قد شهدت توترا خلال الفترة الماضية بسبب ما وصفته بغداد تدخلا من جارتها أنقرة على خلفية تصريحات لرئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الذي قال إن بلاده لم تقف مكتوفة الأيدي إذا دعمت حكومة المالكي حربا طائفية في العراق.